



مواكبة مهنة المراجعة في ليبيا لمتطلبات المراجعة الالكترونية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات

أ. أسماء ميلاد أبو حليقة

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

Khalid_mera@yahoo.com

أ. إيناس مفتاح العريفي

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة طرابلس

Enasalarifi82@gmail.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ماهية المراجعة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية المعلومات، كما تهدف الي التعرف علي أهم الصعوبات والتحديات التي يمر بها المراجعين عند مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومدى إدراكهم وفهمهم و تأهيلهم للتطورات الحديثة، وكذلك التعرف علي الإصدارات الحديثة للحواسيب الآلية والبرمجة الالكترونية في مكاتب المراجعة في ليبيا، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت في جانبها العملي على التحليل الاحصائي (تحليل المحتوي) لعدد 9 دراسات سابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة والتي تغطي الفترة الزمنية من 2007_2017، ولقد توصلت هذه الدراسة الي العديد من النتائج أهمها: استمرارية حاجة المراجعين الليبيين للتأهيل العلمي والعملي، وذلك من خلال تطوير المناهج المحاسبية لمواكبة التطورات الحديثة، وكذلك ضرورة وجود التشريعات واللوائح المالية لتنظيم عمل مهنة المراجعة الالكترونية في ليبيا. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج المحاسبية لتتماشى مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وإعادة النظر في التشريعات واللوائح المالية التي تنظم عملية المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات.





المقدمة:

تتميز مهنة المراجعة بمواكبتها للتطورات التي تطرأ على العلوم الأخرى، واستفادتها من الجديد والمستحدث في هذه العلوم، الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي على اتجاهاتها وتطور أهدافها، ولقد أثرت التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات على النظم الإدارية والمحاسبية بالمنشآت والشركات وغيرها وأدى ذلك إلى تغييراً جوهرياً في منهجية وأساليب ونظم المراجعة الداخلية والخارجية.

إضافة إلى أن التطور التكنولوجي للحاسبات الالكترونية وما رافقه من تطور وظهور أنواع مختلفة من نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، اقتضى بالضرورة إلى العمل على تحسين ورفع قدرة المراجع الخارجي لمواكبة وفهم أنواع نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثارها على عملية المراجعة، ومقدرته على اكتشاف التحريفات ذات الأهمية النسبية وقدرته على التعامل مع البيانات والمعلومات ضمن نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية.

كما أن وجود تشريعات ولوائح تنظم مهنة المراجعة الالكترونية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات، أدى إلى ضرورة فهم وادراك المراجع لتلك التشريعات واللوائح، وعلى سبيل المثال القوانين المرتبطة بحماية المبيعات على الانترنت وتوفير الأمن والحماية لموقع الشركة على الانترنت لأن ذلك يجعل العملاء أكثر ثقة في تلك الخدمات ومنافعها (Hicks, 2004, p10) ومن هنا جات هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى مواكبة مهنة المراجعة لمتطلبات المراجعة الالكترونية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات.

مشكلة الدراسة:

أصبحت هناك حاجة ضرورية للنهوض بمهنة المراجعة وتحسين أدائها وضع ضوابط رقابية على المراجعة الالكترونية، وخاصة أن اغلب المعاملات التجارية والصفقات المالية أصبحت تتم عبر الانترنت، وبالرغم من المميزات التي تتميز بها هذه الثورة الالكترونية من سرعه في أداء المعاملات وسهولة إجراء المقارنة وحرية الاختيار، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه المراجعة الالكترونية كنتيجة للتسارع الكبير في الثورة التكنولوجية والاستخدامات الواسعة لتطبيقات تقنية المعلومات ومنها مدى التأهيل العلمي والمهني للمراجعين، باعتبار أن أي أخطاء محتملة تحدث خلال مراحل الإدخال أو التشغيل أو المخرجات أو حتى خلال مرحلة فحص ومراجعة البيانات المالية، وذلك قد يؤثر على فاعلية عملية المراجعة مما يؤدي في نهاية الأمر إلى أضرار قد تؤثر على مصالح العملاء، و مصالح مستخدمي البيانات في اتخاذ القرار . إضافة إلى مدى وجود تشريعات ولوائح مالية قانونية تنظم عمل المراجعة الالكترونية في ظل استخدامات تقنية المعلومات.

عليه ومما سبق أعلاه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس:

ما مدى مواكبة مهنة المراجعة في ليبيا لمتطلبات المراجعة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية للمعلومات؟ ولإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة فقد تم تقسيمه للأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى توفر التأهيل العلمي والمهني لذى المراجعين الليبيين الذي يمكنهم من القيام بأعمال المراجعة

الالكترونية؟

2. ما مدى توفر تشريعات ولوائح مالية في ليبيا تواكب متطلبات القيام بأعمال المراجعة الالكترونية؟





3. ما مدى استخدام المراجعين الإصدارات الحديثة للحواسيب الآلية وبرامجها الالكترونية واستفادة مهنة المراجعة في ليبيا منها؟

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة (المحجوب والدالي، 2017) بعنوان "التجارة الالكترونية واثرها علي خدمات المراجعة في ليبيا":

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير التجارة الالكترونية على خدمات المراجعة في ليبيا، والتعرف على التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة نتيجة تطور التجارة الالكترونية وموافق المراجع منها، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها: ضرورة القيام بتطوير وتحديث مناهج التعليم في الجامعات في مجال المحاسبة والمراجعة، حتي تضم مراجعة المنشآت التي تعمل في مجال التجارة الالكترونية، حتي لا تكون هناك فجوة بين تعليم وتأهيل أساليب المراجعة التي تعتمد علي تكنولوجيا المعلومات، وتطوير المهارات بشكل مستمر، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات اهمها: ضرورة قيام دورات تدريبية وتأهيلية للمحاسبين القانونيين في ليبيا، و توفير برامج للتعليم المستمر لمواكبة التقدم التكنولوجي.

2. دراسة (حبشي، 2016م) بعنوان "اثر تكنولوجيا المعلومات علي عملية المراجعة الخارجية - دراسة حالة شركة التمور للجنوب - ولاية بسكرة":

تهدف الدراسة إلى دراسة المراجعة الالكترونية للمعلومات المحاسبية، وبيان آراءها وأساليبها والمخاطر الناجمة عنها واقتراح الوسائل المناسبة للتقليل او الحد من المخاطر، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها: ان استخدام تكنولوجيا المعلومات ادي الي تحسين إجراءات وأساليب عملية المراجعة الخارجية، واثرت علي سرعة ودقة تنفيذ العملية مع تقليل للجهد والتكلفة المرتبطة بها، لكنها لم تؤثر علي أهداف المراجعة، مع ضرورة تقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري، ومن اهم التوصيات التي توصلت إليه الدراسة :ضرورة وضع أنظمة حماية للبرامج وتحديد الأشخاص المرخص لهم فقط باستخدامها، وكذلك ضرورة إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرق المراجعة واستغلال تكنولوجيا المعلومات من اجل تحسين كفاءة و فاعلية عملية المراجعة.

3. دراسة (سمور، 2014م) بعنوان "دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق - دراسة ميدانية على مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة خدمات التدقيق في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ان استخدام التدقيق الالكتروني في مرحلة تخطيط عملية التدقيق يؤدي الي تحسين جودة التدقيق، وكذلك يتم استخدام التدقيق الالكتروني في تنفيذ اختبارات الأساسية للعمليات، بالإضافة الي فهم بيئة الرقابة الداخلية، وكذلك اظهرت النتائج ان استخدام التدقيق الالكتروني في تنفيذ إجراءات التدقيق التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة، وتوصلت الدراسة الي عدة توصيات أهمها: زيادة فعالية الجانب الرقابي المفروض من قبل هيئة



سوق راس المال الفلسطينية وبورصة فلسطين على الشركات المساهمة العامة في مجال التعاقد مع شركات تدقيق تستخدم وسائل وأدوات التدقيق الالكتروني في عملية التدقيق، وإعادة النظر في القوانين المنظمة للمهنة في فلسطين وتعديلها بحيث يتم معالجة نقاط الضعف .

4. دراسة (السقا ورشيد، 2012م) بعنوان "متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ضوء معايير التدقيق":

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تدقيق عمليات التجارة الالكترونية وأهم المعايير والتشريعات الصادرة من الجمعيات المهنية المختصة التي يمكن أن يسترشد بها مراقب الحسابات في تدقيق عمليات التجارة الالكترونية، وتوصلت الدراسة إلى ان يجب علي مراقب الحسابات ضرورة التعرف علي كل التطورات التقنية المستخدمة في منظمة الأعمال بصورة عامة وفي عمل نظم المعلومات المحاسبية بصورة خاصة، كما أكدت الدراسة علي أهمية معيار بذل العناية المهنية اللازمة، والحاجة إلىة في بيئة التجارة الالكترونية استنادا إلى الاعتماد الأساسي علي استخدام الحواسيب الأمر الذي يتطلب من مراقب الحسابات تطوير مهارته وصولا لإيذاء راية الفني المحايد، ولقد أوصت الدراسة علي ضرورة قيام الجمعيات المهنية المتخصصة بالمحاسبة وتدقيق الحسابات على إصدار معايير خاصة بالتجارة الالكترونية.

5. دراسة (المطارنة، 2011) بعنوان "مدي التزام مدققي الحسابات الأردنيين بمعايير التدقيق الدولي (300) في ظل التدقيق الالكتروني (دراسة ميدانية):

هدفت الدراسة الي التعرف على مدي التزام مدققي الحسابات الأردنيين بمتطلبات معيار التخطيط رقم (300) كذلك معرفة التزام مدققي الحسابات الأردنيين بمعرفة أعمال العميل محل التدقيق وتطبيق مفهوم الأهمية النسبية في مرحلة تخطيط عملية التدقيق الالكتروني، وتوصلت الدراسة إلى ان هناك التزاما من قبل مدققي الحسابات الأردنيين بمتطلبات المعيار (300) في ظل التدقيق الالكتروني، وكذلك يقوم مدققو الحسابات الأردنيين بمعرفة أعمال العميل محل التدقيق الالكتروني، و لقد أوصت الدراسة بضرورة عقد الدورات من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين لتوعية مدققي الحسابات الأردنيين بأهمية التدقيق الالكتروني وما يعود به من فائدة على الأطراف ذات العلاقة.

6. دراسة (مطاحن، 2009م) بعنوان "مدي قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية":

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الالكترونية ومن ثم معرفة مدي أدراك المدققين الخارجيين في الأردن لبنود ذلك المشروع وتحديد اي معوقات تحول دون ذلك، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أضاف هذا المشروع بعدا تكنولوجيا متطورا لمهنتي المحاسبة والتدقيق، ووجود صعوبة بالالتزام ببنوده من قبل مكاتب التدقيق الأجنبية في العالم، وان اغلب المدققين الخارجيين في الأردن غير مهتمين بالتجارة الالكترونية، وان المهتمين منهم يستقون معلوماتهم من خلال بعض الدورات المتخصصة، وتوصلت الدراسة الي عدة توصيات أهمها: بان يتم عقد دورات متخصصة وورشات عمل من قبل جمعية مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، وان تكون شرطا ضمن الساعات التدريبية المنصوص عليها في نظام الجمعية .



7. دراسة (حمدونه وحمدان، 2008م) بعنوان "مدي استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الالكتروني) في فلسطين، واثر ذلك على الحصول علي أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدي عدالة القوائم المالية":

هدفت الدراسة على دراسة التدقيق الالكتروني في فلسطين من حيث المجالات التي تستخدم فيها مدققو الحسابات الخارجيين تكنولوجيا المعلومات، وتقويم مدي الاستخدام لهفي مختلف مجالات وأنشطة التدقيق من حيث: التخطيط، والرقابة، والتوثيق، واثر التدقيق الالكتروني علي جودة الأدلة، واطهرت النتائج علي ان المدققين في فلسطين يستخدمون التدقيق الالكتروني في التخطيط، والرقابة، ولتوثيق إلى حد دون المتوسط في الوقت نفسه اطهرت الدراسة ان استخدام التدقيق الالكتروني يساعد في تحسين جودة أدلة التدقيق، وخلصت الدراسة الي مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة قيام الجهات المنظمة للمهنة بمتابعة استخدام مكاتب التدقيق لأسلوب التدقيق الالكتروني من خلال التشريعات والرقابة علي الجودة.

8. دراسة (العميري، 2007) بعنوان "اثر التجارة الالكترونية علي تخطيط أعمال المراجعة - دراسة ميدانية علي مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية":

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدي تأثير تخطيط عملية المراجعة بتحول المنشآت من النظام التقليدي إلى نظام التجارة الالكترونية، ومدي وجود فروق جوهرية بين الآراء حسب الخصائص الشخصية لإفراد العينة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ان ممارسة التجارة الالكترونية يلعب دورا مهما في دنيا الأعمال من خلال تخطي الحواجز الجغرافية و بالتالي زيادة عدد العملاء، ومما لاشك فيه لن مباشرة التجارة الالكترونية سوف يلقي اثرا متعددة على نظام المعلومات المحاسبية للمنشأة، ويمكن ان تشمل تطويرا للنظام واغلب مدخلاته ومخرجاته والرقابة عليها، وتأكيد الثقة في البيانات المالية من خلال مكاتب المراجعة.

الدراسات الانجليزية:

1. دراسة (Moorthy, et. al. 2011) بعنوان "The Impact of Information Technology on Internal Auditing "

هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة الداخلية في الشركات، حيث أكدت الدراسة علي الاتجاه العالمي لاعتماد نظام تكنولوجيا المعلومات في إنتاج بيئة أكثر خضوعا للرقابة في عملية التدقيق، وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج اهمها: تزايد الاعتماد علي تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ أنشطة المراجعة، وضرورة قيام المراجعين بفهم التطورات والاتجاهات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات بحيث تشكل نسبة متزايدة من المعرفة والمهارات المهنية للمراجعين، كذلك ضرورة قيام المراجعين و مهنة المراجعة بتشجيع ودعم جهود مقدمي الأنظمة والتقنيات الجديدة لتعزيز وضمان قوة وسلامة أنظمة المعلومات وحمايتها من المخاطر.

2- دراسة (Ning Zhao,et.al.2004) بعنوان "Auditing in E-commerce Era"

تهدف الدراسة إلى مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الالكترونية، و أوضحت الدراسة الي ان عملية مراجعة الحسابات قد نضجت في ظل بيئة التجارة الالكترونية في العديد من الشركات الخاصة بعد فترة من





ترجع عائدات التدقيق، وبسبب هذه الحالة قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي بدراسة حددت عملية التدقيق المستمر كخدمة تساعد في نمو عمل شركات المراجعة، باعتبارها ان دور المراجع يمثل دورا حيويا في توفير المعلومات والبيانات المؤكدة والموثوقة والكاملة حول المؤسسة المالية.

3- دراسة (Pathak,2003) بعنوان "Model for Audit Engagement Planning of E-Commerce"

تهدف الدراسة إلى اظهار العوامل والمحددات التي تؤثر علي نجاح عملية تخطيط المراجعة في ظل التجارة الالكترونية، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: من عوامل نجاح عملية المراجعة في ظل التجارة الالكترونية هي فهم المطلوب من عملية المراجعة، وكذلك التدريب المكثف لمراجعي عمليات التجارة الالكترونية، قدرة المراجع علي وضع إجراءات تخطيط المراجعة بشكل يتماشى مع الجزء الثاني لهذه الدراسة المتعلق في النموذج المقترح، و لقد قامت الدراسة بوضع نموذج مقترح رئيسي يوضح عملية الربط بين الية تخطيط المراجعة من خلال تجديد كل من متطلبات مراجعة النظام ومتطلبات مراجعة الشبكة ومتطلبات مراجعة قاعدة البيانات ومتطلبات مراجعة أنظمة الحماية، ومن ثم ربط جميع تلك المتطلبات في الية تخطيط المراجعة كل نوع منها من جهة، وتوضيح كيفية الإجراءات التي يجب ان تتبع لتحقيق ذلك مع توضيح كيفية ترابط كل من المتطلبات و التخطيط والإجراءات في تحقيق دورة المراجعة ككل.

4- دراسة (Pathak, 2002) بعنوان "Tale of Compatible Twins ! Success of E-Commerce & Information System/ Internal Auditors"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مراجع الحسابات الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية، حيث ركزت الدراسة بشكل أساسي على دور مراجع الحسابات الداخلي فقط مع استبعاد دور المراجع الخارجي، من منطلق ان المراجع الداخلي هو المسئول بشكل مباشر عن تقييم نظام الرقابة وإعطاء أية اقتراحات تحسن من أدائه، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يستطيع مراجع الحسابات الداخلي ان ينجح في مراجعة هذا النوع من العمليات، وذلك بتتبع عمليات التجارة الالكترونية وفقا لآليات المتبعة في بعض مشاريع تطوير مثل هذه النوع من التجارة، كذلك هناك تفهم عال من قبل الإدارة العليا لهذا النوع من المراجعة، وان احدي السلبات المهمة التي تواجه المراجعين هي تعقيد عمليات التجارة الالكترونية التي تتم المراجعة عليها.

أهداف الدراسة :

1. التعرف على ماهية المراجعة الالكترونية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات.
2. التعرف على أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المراجعين عند مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
3. التعرف على مدى توفر التأهيل المناسب لدي المراجعين للقيام بالمراجعة الالكترونية.
4. التعرف على المخاطر والتحديات الناتجة من مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
5. التعرف على مدى استخدام المراجعين الإصدارات الحديثة للحواسيب الآلية والبرمجة الالكترونية في مكاتب المراجعة في ليبيا.



ولتحقيق الأهداف السابقة تم صياغة الفروض التالية:

1. لا يمتلك المراجعين الليبيين القدرة الكافية والتأهيل العلمي لمواكبة المراجعة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات.
2. لا يوجد تشريعات ولوائح مالية في ليبيا لمواكبة متطلبات المراجعة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات.
3. لا يستخدم المراجعين إصدارات حديثة ومناسبة للحواسيب الإلية وبرامجه الالكترونية في مكاتب المراجعة في ليبيا تؤهلها لتصبح مكاتب عالمية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العلمية في توضيح ما مدى مواكبة مهنة المراجعة في ليبيا لمتطلبات المراجعة الالكترونية في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات، والذي يلقي على عاتق مهنة المراجعة العمل على مواجهة التحديات والمخاطر، التي تفرضها متطلبات مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد في اعداد هذه الدراسة على استخدام المنهج الذي يمزج بين الوصفي والتحليلي لما تم عرضه من دراسات حول تطور مهنة المراجعة في ليبيا والصعوبات التي تواجهها. بمعنى أن هذه الدراسة اعتمدت على البيانات الثانوية المستخلصة من الدراسات السابقة ومن تم إجراء التحليل الاحصائي المناسب والمتمثل في تحليل المحتوى (المضمون) لتحقيق اهداف الدراسة المطلوبة.

الاطار النظري:

1. مفهوم المراجعة الالكترونية:

"يقصد بالمراجعة الإلكترونية بأنها :عملية تطبيق أي نوع من الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لمساعدة المراجع في التخطيط والرقابة وتوثيق أعمال التدقيق" (الشنطي، 2011، ص338).

"كما انها تمثل عملية جمع وتقييم أدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسوب يساهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، ويستخدم مواردها بكفاءة" (شعبان، 2011، ص175).

"عملية تجميع وتقييم الأدلة لتحديد مدى كون نظام الكمبيوتر قد تم تصميمه ليحتفظ بالبيانات متكاملة، ويحمي الأصول، ويسمح بتحقيق الأهداف التنظيمية واستخدام الموارد بفعالية" (الموسوي، 2009، ص112).

2. أهداف المراجعة الإلكترونية:

إن استخدام نظام الحاسوب في إنجاز أعمال المراجعة تسمح المراجع الاستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر، حيث تمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب





التحقق منها واختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة، كما تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية، وبالتالي سهل الحاسوب للمراجع عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي، أي أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية قد أدى أو ساهم في تحقيق الأهداف التالية (برزان، 2015، ص 423):

- أ- الاقتصاد: أن هدف المراجع يتمثل في استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة العميل محل المراجعة وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على العميل محل المراجعة.
 - ب- الفعالية: أي أن هدف فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية.
 - ج- الكفاية: أي أنه يجب على التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الأهمية النسبية.
 - د- الحماية: بمعنى أن يتأكد من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسوبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين.
- 3. معايير المراجعة:**

تعد المعايير بمثابة النموذج الذي يجب أن يتبعه المراجع في إتمام عملية المراجعة، وتقوم الهيئات العلمية والمهنية بوضع هذه المعايير، ويمكن تجميع معايير المراجعة المتعارف عليها والصادرة عن الهيئات العلمية والمهنية في معظم دول العالم تحت ثلاثة مجموعات أساسية (الصبان، على، 2002، ص 94):

- أ- المعايير العامة: تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي للقائم بعملية المراجعة، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، وتوصف بأنها عامة لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة وتتكون هذه المعايير من: التأهيل الكافي لمراجع الحسابات واستقلال المراجع وبذل العناية المهنية اللازمة.
- ب- معايير العمل الميداني: ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة، وتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى القرائن - أدلة الإثبات - الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المراجعة والمرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات، وتشتمل هذه المعايير على ثلاثة معايير تتمثل في: التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الدقيق على المساعدين، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، جمع أدلة الإثبات.
- ج- معايير التقرير: يعد تقرير المراجع المرحلة الأخيرة في عملية المراجعة، وهو كذلك وسيلة مكتوبة لنقل وإيصال المعلومات ورأي المراجع بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه إلى جميع المستفيدين، كما يعد وثيقة تُمكن من إثبات قيام المراجع بتنفيذ واجباته.



4. مشاكل المراجعة الإلكترونية:

إن عدم توافر نظم رقابية كافية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يؤدي إلى تزايد مخاطر الغش والخطأ ومن أمثلة ذلك في حالة عدم وجود قيود تمنع قيام أي شخص غير مصرح له بتعديل أرصدة الحسابات المدينة في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني يؤدي إلى عدم قدرة المسؤولين عن حسابات المدينين من القيام بعملية الرقابة على بيانات حسابات المدينين بشكل فعال.

تزيد مخاطر الاحتيال والغش نتيجة ضعف نظم الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، ومن ثم كان على المراجع ضرورة فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية الخاصة بجميع مراحل النظام الإلكتروني، إلا أن هناك العديد من صور الاحتيال التي تظهر قدرة المحتال على استخدام الحاسب الإلكتروني في التغلب على الرقابة الداخلية (الغنام، 1999، ص623).

وعليه يمكن تقسيم مشاكل نظم الرقابة الداخلية الخاص بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني التي تزيد من حدة المخاطر الى مجموعتين (الزين، بدون السنة، ص 40):

1.4. مشاكل متعلقة بالعاملين بالشركة محل المراجعة:

1.1.4. تواطؤ الإدارة: إن تواطؤ الإدارة من الأسباب الرئيسية وراء ضعف نظم الرقابة الداخلية نتيجة وجود بعض المستويات الإدارية في وضع يسمح لها بتخطي نواحي الرقابة المصممة لمنع الغش والاحتيال المرتكبة من قبل موظفين آخرين.

2.1.4. تركيز الوظائف والمعرفة في يد موظفين معينين : على الرغم من أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية سوف تشتمل على الاعمال اليدوية إلا أن عدد الموظفين القائمين على تشغيل هذه النظم سوف ينخفض بشكل ملحوظ كما أن هؤلاء الموظفين سيكونون على علم بكيفية التشغيل وتوزيع المخرجات واستخدامها وقد يكونوا على علم بنقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية.

2.4. مشاكل متعلقة بنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وهي:

1.2.4. اعتماد بعض أساليب الرقابة اليدوية على نظم الرقابة الإلكترونية.

2.2.4. إمكانية الاختراق من قبل برامج أخرى.

5. نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات:

من المعروف بأن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي ،فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جداً وبدقة قد تكون متناهية النظير، بل مكن الشركات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما مكنها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية مثل : طريقة الجرد الدوري للمخزون ،فقد كان من الصعب على الكثير من الشركات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة



على استخدام تلك الطريقة، ولكن الآن وبوجود الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمراً ميسراً وغير مكلف.

ورغم استخدام الشركات للحاسوب وتقنيات المعلومات، إلا أن نظام المعلومات المحاسبي بقي كما هو أي أن السياسات و الإجراءات المحاسبية المتبعة في النظام المحاسبي بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء بشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب (القشي، 2003).

6. متطلبات الحد من مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية :

اشار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2001، ص9) أنه لابد توافر الشروط التالية للحد من تلك المخاطر:

- أ- الامن و الحماية: تعد قضية الأمن والحماية من أخطر القضايا في التعامل على الشبكة، إذ يعد تأمين المعلومات المالية من الأمور المهمة ينبغي أخذها بالاعتبار عند ممارسة الشركة لنشاطاتها.
- ب- جاهزية النظام: وذلك بالتأكد من أن النظام جاهز للعمل عند الحاجة وفقاً للسياسات الموضوعية.
- ج- سلامة وتكامل الإجراءات خلال مراحل التشغيل: وذلك لتأكد من أن إجراءات التشغيل تتم حسب ما هو مخطط له، وتوفر معلومات دقيقة ومصروح بها وفي الوقت المناسب.
- د- الخصوصية على الشبكة: وذلك بالتأكد من أن المعلومات مخرجات النظام وكذلك استخدام تلك المعلومات يتماشى مع السياسات التي وضعتها إدارة المنشآت لتأمين عنصر الخصوصية للمتعاملين معها من عملاء وموردين وغيرهم.
- هـ- السرية: من خلال التأكد من توفر الشروط التي تكفل السرية المعلومات بما يتماشى مع السياسات الإدارية المحددة لهذا الغرض.
- و- المراقبة: بمعنى أن تحرص إدارة الشركة و الإدارة المالية وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالنظام أن تراقب عملية تطبيق النظام خلال جميع مراحل استخدامه بدءاً من مرحلة إدخال البيانات، ومروراً بمرحلة تشغيل تلك البيانات وصولاً إلى مرحلة المخرجات.

7. أثر تكنولوجيا المعلومات علي منهجية المراجعة :

ومن أهم معالم التأثير ما يلي (سامي، 2006) :

- أ- التأثير علي التأهيل العلمي والعملية للمراجع، إذ يجب أن يكون علي دراية ومعرفة بالآتي:
 1. أساسيات الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات .
 2. إمكانيات وخدمات الإنترنت والإنترنت .
 3. كيفية الاستفادة بخدمات الإنترنت في مجال المحاسبة والمراجعة بصفة عامة .
 4. كيفية الاستفادة من الإنترنت في الحصول علي المعلومات والمناقشات وإرسال التقارير
- ب- التأثير على طبيعة أدلة الإثبات فيما يتعلق بالعمليات المختلفة التي تتم من خلال الإنترنت ومنها:
 1. عمليات البريد الالكتروني .
 2. عمليات الإعلان .
 3. عمليات التسويق .





4. عمليات عقد الصفقات .
5. عمليات سداد / تحصيل قيمة الصفقات .
6. عمليات نشر أخبار عن المنشأة .
7. عمليات تأمين نظام معلومات الإنترنت .

ج- عمليات تجميع بيانات ومعلومات عن الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للمحيطات من خلال خدمات الإنترنت، لتسهيل من عملية المراجعة ، ففي الماضي كان يتولى مراجعة فروع تلك الشركات مكاتب إقليمية وترسل تقاريرها إلي المراجع الأصلي، وكان ذلك يستغرق وقتاً طويلاً وتكلفة عالية، أما في ظل الإنترنت فالأمر سوف يتغير ويصبح سهلاً ميسراً.

د- التأثير علي أساليب المراجعة، حيث يستعين المراجع ببرامج حاسب الي متقدمة تساعده في تنفيذ بعض عمليات المراجعة ومنها علي سبيل التذكرة:

1. المطابقات والحدود.
2. التحليل باستخدام الأساليب الكمية.
3. التغذية العكسية بالمعلومات.

هـ- التأثير علي العرض والإفصاح عن نتائج عمليات المراجعة باستخدام إمكانيات وخدمات الكمبيوتر ونظم المعلومات وشبكات الاتصال، كما سوف يؤثر علي دورية تقارير المتابعة والرقابة وتقييم الأداء، وعلي مناقشة تلك التقارير من خلال اجتماعات تظهر علي شاشات الكمبيوتر ويتم توصيلها من خلال الإنترنت.

و- التأثير علي مسؤولية المراجع حيث أقيت عليه مسؤوليات جديدة ومنها تقويم نظم الضبط الداخلي في ظل استخدام الإنترنت، كما اتسع نطاق مسؤولية أمام مستخدمي المعلومات التي حصلوا عليها من خلال الإنترنت.

8. كيفية مراجعة العمليات التي تتم من خلال الإنترنت:

لا تختلف مراجعة العمليات التي تتم من خلال الإنترنت عن ما سبق بيانه في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات، حيث يجب التركيز في عملية المراجعة علي الجوانب الآتية (ندى،1994):

أ- مراجعة المستندات والمذكرات والوثائق المتعلقة بالبيانات المدخلة إلي الكمبيوتر تمهيداً لإرسالها من خلال البريد الالكتروني أو من خلال شبكة الإنترنت الاطمئنان من سلامتها من الناحية الشكلية والموضوعية والحسابية والمحاسبية وأنها لا تختلف النظم واللوائح الداخلية.

ب- مراجعة موافقات الجهات التي لها سلطة الاعتماد علي الأوامر المرسله بواسطة البريد الالكتروني وشبكة الإنترنت حسب خطوط السلطة والمسئولية داخل المنشأة، والاطمئنان من سرية المعلومات ذات الطبيعة الحساسة الخاصة من خلال جهاز جدار السلامة.

ج- مراجعة عملية إدخال البيانات والتعليمات إلي الكمبيوتر من أجل تنفيذ العمليات المتفق عليها.

د- مراجعة المعلومات الواردة من المرسل إليهم بخصوص التعليمات والأوامر السابقة للتأكد من أنها تمت حسب الوارد في الاتفاقيات والعقود المعتمدة.

هـ- مراجعة المعالجة المحاسبية للعمليات التي تمت من خلال الإنترنت والتأكد من أنها تمت وفقاً للأسس والسياسات المحاسبية المتعارف عليها.

الإطار العملي:

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليل البيانات المجمع، حيث تم الاعتماد على البيانات الثانوية المستمدة من الدراسات السابقة، وتم تحليل هذه البيانات باستخدام أسلوب تحليل المحتوى. وتم جمع البيانات الثانوية من عدد 9 دراسات سابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة والتي تغطي الفترة الزمنية من 2007_2017.

توجد عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة بشكل أو بآخر، ولخدمة أغراض الدراسة تم استعراض بعضها كما تظهر في الجدول رقم (1) الآتي:

الجدول رقم 1: يوضح ما تناولته الدراسات السابقة في ما يخص

موضوع الدراسة في البيئة الليبية

الدراسة	عنوان الدراسة	التأهيل العلمي والمهني	توفر تشريعات ولوائح مالية	استخدام الإصدارات الحديثة للحاسب الآلي وبرامجها الالكترونية
بوفارس ، 2007	التعليم المحاسبي المهني الواقع وسبل التطوير	الحاجة الى تطوير الاساليب التعليمية وذلك من خلال توفير وسائل العرض وتوفير تكنولوجيا المعلومات بكل انواعها، امكانية الالتحاق بالدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية مما يمكنهم من تحديث معلوماتهم باستمرار، إلا أن هناك خلل يكمن في عدم تعديل وتطوير هذه الاساليب بما يخدم سوق العمل.	_____	تكنولوجيا المعلومات غير متوفرة بالكم والكيفية التي طرحتها المعايير، وان الذي يدرس منها حاليا هو موضوع واحد للتعريف بالحاسب الآلي بمقارنة محتوى المعرفة المحاسبية المحددة من قبل معايير المحاسبة الدولية.
الشائبي 2010، 2011	تكيف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثره على موثوقية القوائم المالية	ضعف الكادر العلمي المؤهل لمثل هذا التطور والعمل على رفع مهاراتهم وقدرتهم من خلال دورات تدريبية لرفع من مستوى الاداء لديهم.	هناك قصور بالالتزام بالقوانين واللوائح التي تصدرها الجهات ذات العلاقة بضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات.	ضعف دورات تدريبية على استخدام الحاسب الآلي علمي وعملي وخاصة البرامج المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.
بن اسماعيل، 2011	مدى استجابة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا لمتطلبات منظمة التجارة	يوجد ضعف بالمنهج التعليمية المحاسبية وعدم مواكبتها للتطورات في مهنة المحاسبة والمراجعة، وبالتالي فإن المستوى التعليمي للمحاسب في ليبيا لا يواكب التطورات والمتغيرات التي تواجه	الثورة التكنولوجية المعلومات ادت الى اهمية وضرورة اعادة النظر في التشريعات واللوائح	ضعف وعدم مواكبة المراجعين الليبيين للتطورات التقنية في استخدام الحاسب الآلي الانترنت والذي يعتبر سبباً في عدم جودة أدائهم.



	المالية، بالتالي هناك ضرورة ملحة لتعديل قوانين تنظيم مهنة محاسبة والمراجعة في ليبيا، لكي تتماشى مع التطورات والتغيرات الحديثة	المهنة في ليبيا مما يترتب على ذلك أن المحاسب الليبي أصبح غير مؤهل علمياً وعملياً لمواجهة التحديات وبما يتلاءم والتغيرات التكنولوجية الحديثة والمستجدات المعاصرة	العالمية	
قصور وعدم التركيز على تقنيات الحاسوب وتطبيقاته المحاسبية.	—	قصور وعدم مواكبة المناهج المحاسبية للتطورات التحديت الحديثة، مع عدم مطابقة هذه المناهج مع الواقع المعمول به في بيئة الاعمال	التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات تطويره بما يتلاءم وتطلعات الطلاب	لربيش والمقلة 2013،
حاجة الى تطوير برامج وتطبيقات الحاسوب في المراجعة	ضرورة العمل على تطوير القوانين واللوائح الخاصة بتعاملات التجارة الالكترونية	المراجعين الليبيين ليس لديهم المؤهلات والاهتمامات التي تساعدهم على مراجعة الحسابات الالكترونية. ضعف المناهج العلمية في الجامعات ويجب العمل على تطويرها من خلال إقرار تدريس المراجعة الالكترونية. الحاجة الى الدورات والمؤتمرات وورش العمل التي تعمل على تطوير المراجعة الالكترونية	التحديات التي قد تواجه المراجع الليبي عند مراجعته لحسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية	إنبييه، 2015
الحاجة الملحة لمعرفة البرامج وتطبيقات الحاسوب في المراجعة الالكترونية.	—	ضعف مهارات والمعرفة وتأهيل المراجعين بتكنولوجيا المعلومات واستخداماتها.	أثر التجارة الإلكترونية على عمل المراجعين الخارجين في ليبيا	ابو حليقة 2015،
استمرارية الحاجة الى وضع اسس تطبيقات برامج الحاسوب في المراجعة.	الثورة تكنولوجيا المعلومات ادت الى اهمية إعادة في تشريعات والقواعد وضوابط	الحاجة الماسة الى تطوير المناهج التعليم المحاسبي وتأهيل وتدريب كل من المحاسبين والمراجعين بتكنولوجيا المعلومات وبتعاملات الالكترونية	أثر التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية	البديري 2017،





	لتراعى طبيعة العمليات الالكترونية.			
حاجة المراجعين إلى حضور دورات لزيادة معلوماتهم عن تقنيات وبرامج الحاسب الي.	—	الحاجة الملحة لحضور المراجعين دورات وبرامج التدريب وعلى اساليب الخاصة بالمراجعة في ظل الثورة تكنولوجيا المعلومات وزيادة التطوير والتأهيل العلمي والعملية لهم.	التجارة الالكترونية وأثرها على خدمات المراجعة في ليبيا	المحجو ب، الدا لي، 2017
الحاجة الى اهمية استخدام تقنيات وتطبيقات بما يتلاءم الثورة تكنولوجيا المعلومات.	—	هناك ضعف في المناهج المحاسبية فيما يخص تكنولوجيا المعلومات وبالتالي التعليم الالكتروني، بالإضافة الى عدم تحديثها بما يتلاءم والتحديثات والتطورات. الحاجة الماسة الى الاكفاء من لديهم الخبرة الكافية في مجال نظم تكنولوجيا المعلومات.	إمكانية تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات والتعليم الالكتروني	الفرجاند ي واخرون، 2017

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال نتائج الدراسات السابقة والدراسة النظرية توصلنا الى النتائج الآتية:

1. استمرارية حاجة المراجعين الليبيين للتأهيل العلمي والعملية، وذلك من خلال تطوير المناهج المحاسبية لمواكبة التطورات الحديثة وهذه نتيجة تتفق مع العديد من الدراسات السابقة.
2. ضرورة تدريب وتطوير المهارات الحالية للمراجع ليتمكن، من أنشطة المراجعة الالكترونية في ظل الثورة تكنولوجيا المعلومات، وإعادة النظر في تدريبهم المهني لمواكبة التغيرات الحديثة.
3. ضرورة وجود التشريعات واللوائح المالية تنظم عمل مهنة المراجعة الالكترونية في ليبيا.
4. هناك قصور في القوانين واللوائح المالية التي تصدرها الجهات المختصة ذات العلاقة بضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات.
5. تدريب المراجعين على استخدام تقنيات وبرامج الحاسوب في عملية المراجعة الالكترونية يؤدي الى زيادة مهاراتهم، بالتالي تحسين جودة المراجعة.
6. زيادة تطوير برامج وتطبيقات الحاسب الالي لمواكبة مهنة المراجعة في ليبيا لمتطلبات المراجعة الالكترونية في ظل الثورة تكنولوجيا المعلومات.



من خلال ما توصلت إليه من نتائج نوصى بالاتي:

1. ضرورة تطوير المناهج المحاسبية لتتماشى مع تكنولوجيا المعلومات.
2. تدريب وتأهيل المراجعين على استخدام نظم المعالجة الآلية لرفع من مستوى أداءهم في عملية المراجعة الالكترونية.
3. ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال مراجعة الالكترونية وذلك فيما يخص التطبيقات والبرمجيات الحاسوب الحديثة.
4. إعادة النظر في التشريعات واللوائح المالية التي تنظم عملية المراجعة في ظل تكنولوجيا المعلومات.
5. اجراء المزيد من البحوث الدراسات المرتبطة بمواكبة مهنة المراجعة لمتطلبات المراجعة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية المعلومات للوقوف على الصعوبات والتحديات التي تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة الالكترونية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أيمن محمد نمر الشنطي، 2011، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة البلقاء، العدد السابع والعشرون.
2. أسماء حبشي، 2016، "اثر تكنولوجيا المعلومات علي عملية المراجعة الخارجية - دراسة حالة شركة التمور للجنوب - ولاية بسكرة" رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
3. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001، مبادئ التقارير المالية المتقدمة.
4. الفرجاني، واخرون، 2017، "إمكانية تطبيق نظم تكنولوجيا المعلومات والتعليم الالكتروني على التعليم المحاسبي"، الندوة العلمية الاولى لقسم المحاسبة حول: واقع مهنة المحاسبة في ليبيا (التحديات وافاق النهوض)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب.
5. ريم خالد مطاحن، 2009، مدي قدرة مدققي الحسابات الخارجيين علي تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الالكترونية"، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا.
6. رندة عطية بوفارس، 2007، "التعليم المحاسبي المهني الواقع وسبل التطوير"، المؤتمر العلمي للتعليم المحاسبي، اكااديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا - 31 مارس 2007.
7. زينب عبد المجيد الصديق بن اسماعيل، 2011، "مدى استجابة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.





8. زياد هاشم السقا وناظم حسن رشيد، 2012، "متطلبات تدقيق عمليات التجارة الالكترونية في ضوء معايير التدقيق"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد 20.
9. سامي حمد النيل محمد، 2006، "تحديات المراجعة في بيئة استخدام الحاسوب"، الخرطوم، جامعة جوبا.
10. صلاح الدين الشارف المبروك إنبيه، 2015، "التحديات التي قد تواجه المراجع الليبي عند مراجعته لحسابات الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.
11. صابر حسن الغنام، 1999، دور التجارة الإلكترونية في تخفيض التكاليف بالموانئ البحرية المصرية، الدراسات والبحوث التجارية، كلية تجارة، جامعة الزقازيق ، العدد الثاني.
12. صبيحة برزان، 2015، "اثر التدقيق الالكتروني في رفع الاستقلالية وكفاءة المدقق الخارجي"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 74.
13. طارق عبد العال حماد، 2004، "موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية الأمريكية والعربية"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
14. ظاهر القشي، 2003، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الامان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
15. طلال حمدونه وحمدان علام، 2008، "مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الالكتروني) في فلسطين، واثر ذلك علي الحصول علي أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السادس، العدد الاول، يناير 2008.
16. عباس نوار كيحط الموسوي، 2009، "مدى كفاءة اساليب التدقيق الخارجي في ظل التشغيل الإلكتروني لنظم المعلومات المحاسبية"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد الأول.
17. غسان فلاح المطارنة، 2011، "مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بمعايير التدقيق الدولي (300) في ظل التدقيق الالكتروني (دراسة ميدانية)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية - المجلد (33) العدد(2).
18. محمد وضاح الزين، بدون سنة، " المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية"، بحث تطبيقي.
19. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر على، 2002، المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الإسكندرية، الدار الجامعية.
20. محمود المحجوب، ومحمود الدالي، 2017، "التجارة الإلكترونية وأثرها على خدمات المراجعة"، المؤتمر العلمي الدولي الاول -حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا 11-13 ديسمبر 2017.
21. منصور الأربش، ومحمود المقله، 2013، "التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات تطويره بما يتلاءم وتطلعات الطلاب"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد الاول.



22. محمد علي نصر سالم الشائبى، 2011، "تكيف نظم الرقابة الداخلية مع استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثره على موثوقية القوائم المالية"، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط.
23. محمد العميري، وإحسان المعتاز، 2007، "أثر التجارة الالكترونية على تخطيط عملية المراجعة: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد (21).
24. هدى مسعود البدرى، 2017، "أثر التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية" دراسة ميدانية على شركات الليبية فى المنطقة الشرقية، المؤتمر العلمي الدولي الاول حول: السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية فى ليبيا، 11_13 ديسمبر 2017.
25. نادر شعبان، 2011، "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني"، الدار الجامعية.
26. ندى نوري سنان، 1994، "أثر استخدام الحاسب الآلي على معايير المراجعة ، دراسة تطبيقية على شركة شل"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
27. نبيل ابراهيم سمور، 2014، "دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق"، رسالة ماجستير منشورة، فلسطين، غزة.

ثانياً: المراجع الانجليزية:

1. Asma ABUHALEGA, " The Impact Of E-commerce On The External Auditor Work ", Applied Study on the Accounting Firms Working in Libya, MA Thesis, Cyprus International University, Nicosia – 2015.
2. Hicks, J, 2004 "E-commerce and Its Impact on the Accounting Profession UNC Greensboro", Journal of Student Research in Accounting ,pp1-16.
3. Moorthy, et. al. (2011) " The Impact of Information Technology on Internal Auditing" African Journal of Business Management ,5(9).
4. Ning Zhao, et.al.(2004) "Auditing in E-commerce Era" Information Management & Computer Security "Vol .12,Issue 5.
5. Pathak, J.(2003) "A Model for Audit Engagement Planning of E-Commerce", <http://www.ssrn.com>.
6. Pathak ,J .(2002) "A Tale Of Compatible Twins ! Success Of E-Commerce & Information System/ Internal Auditors" ,<http://www.ssrn.com>.



Abstract

This study aims to spotlight the electronic nature in the shadow of technological revolution of information. It also aims to identifying the most important obstacles and challenges the revisers may encounter during the revision of electronic accounting information systems and the extent of their awareness, understanding and rehabilitation of modern developments. Also, identifying the most recent versions of machinery computers and electronic programming in the revision offices in Libya. In order to achieve the aims of the study, the statistical analysis (content analysis) was employed on 9 previous studies related to the subject of this study which covers the period between 2007 and 2017. This study has found several results, the most important of which are: the continuity of the need to Libya reviser for a practical and scientific rehabilitation via developing the accounting curriculum to keep up with the recent developments. Also, it is important to provide legislations and financial regulations to organize the work of the profession of electronic accounting in Libya. The study has recommended that it is important to develop the accounting curriculums so as to they are fit with the technology of modern information and reconsider the financial legislations and regulations that organize the revision process in the shadow of information technology.

